جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة أفغانستان)▽

The dialectic of the relationship between good governance and achieving sustainable development (Case study of Afghanistan)

م.م. هبه علي حسين*
Hiba Ali Hussein Jassim

م.م سجى فاضل عباس**
saja fadhil abass

المستخلص:

يؤدي الحكم الرشيد دوراً مهماً في بناء الانسان والدولة، فالنظم السياسية التي تكون قادرة على حفظ القيم الأساسية للأفراد كالعدل والحرية والمساواة تضمن بناء دولة قوية من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية، اذ ان بناء مؤسسات قانونية قوية يساعد على وجود نمط من الحكم يتسم بالشرعية من قبل الشعب ويستطيع تحقيق التنمية المستدامة فهناك علاقة طردية بينهما لا يمكن الفصل بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد، حيث أن تحقيق مستويات عالية من التنمية المستدامة يتطلب بالضرورة وجود حكم رشيد على نطاق واسع. يعني ذلك أن نجاح أو فشل أي جهود لتعزيز التنمية المستدامة يتأثر بشكل كبير بطبيعة الحكم وجودته. الحكم الرشيد يسهم في خلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبشرية، وبالتالي يرتبط بشكل وثيق بالجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

تطبيق الحكم الرشيد لم يعد مسألة طوعية بل أصبح ضرورة حتمية لتلبية متطلبات ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة. يساهم الحكم الرشيد في تعزيز عملية الانسجام والعدالة الاجتماعية، ويفتح المجال أمام الإبداع والتميز، ويضمن مستوى من الشرعية في المجتمع المحلي. كما يسهم في تحقيق كفاءة أعلى وتعزيز التعاون بين الأفراد والبلديات لخلق بيئة اجتماعية داعمة ومستدامة.، بالفعل، الحكم الرشيد لم يعد مجرد مبدأ أو طريقة للحكم، بل أصبح شرطاً أساسياً لضمان استدامة التنمية وتحقيق الرخاء والازدهار للمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، المتغيرات السياسية، التنمية الاقتصادية.

▽ تاريخ التقديم : 2024/3/29 تاريخ القبول: 2024/4/28 تاريخ النشر: 2024/9/30

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية heba.ali@nahrainuniv.edu.iq
**جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية saja.fadel@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract:
Good governance plays an important role in building a person and a state. Political systems that are capable of preserving the basic values of individuals, such as justice, freedom, and equality, ensure the building of a strong state in all economic, social, political, administrative, and legal aspects, as building strong legal institutions helps to establish a pattern of governance characterized by legitimacy. By the people and can achieve sustainable development, there is a direct relationship between them, and sustainable development cannot be separated from good governance, as it is not possible to reach high levels of sustainable development without a high and sublime level of good governance.
The success or failure of any country's efforts to enhance the level of sustainable development is closely linked to the nature and level of good governance, and the latter constitutes the establishment of a sound environment for economic, social and human development.
Implementing good governance is no longer a voluntary issue, but rather a necessity to meet the requirements and interests of all relevant parties. It enhances the process of social harmony and justice, provides room for creativity and excellence, provides a level of legitimacy in the local community, and achieves a level of efficiency and cooperation among individuals and municipalities to create a supportive social environment.

Keywords: good governance, sustainable development, political variables, economic development.

المقدمة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة ليوسع النظرة التقليدية لمصطلح التنمية، حيث أضاف أبعاداً جديدة وأكثر شمولية. هذا المفهوم يؤكد على أهمية النظر إلى الأبعاد البيئية والاجتماعية بجانب الأبعاد الاقتصادية في عمليات التنمية. بالإضافة إلى ذلك، يركز التنمية المستدامة على الحفاظ على استدامة الثروات الطبيعية والموارد بحيث لا تؤثر الأنشطة الإنمائية الحالية على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ، لذلك ومع اتساع مفهوم التنمية وانتشاره عالمياً أصبح هدفاً جوهرياً تسعى الدول لتحقيقه من خلال تحقيق ابعاد التنمية باتباع العقلانية الاقتصادية والحفاظ على الموارد في ظل ندرتها والحفاظ على البيئة ومكوناتها من الاستخدام السلبي للتكنلوجيا الذي يؤدي الى التلوث.

يؤدي الحكم الرشيد دوراً كبيراً في الوصول الى التنمية المستدامة من خلال جعل جميع الأطراف تعمل بهدف واحد وهو الوصول لرفاهية الافراد عبر بناء نظام اجتماعي يكون قادر على رفع القدرات البشرية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية وسيادة القانون وضمان حق الافراد للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تضمن حرية الرأي والتعبير.

كما يرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز مستوى التنمية البشرية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة ومستوى الحكم الرشيد، فهو يشكل بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من أهمية وحيوية الموضوع الذي يدرس جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من خلال مراعاة رهانات التنمية المستدامة بصفتها طرفا فاعلا في المجتمع من خلال تفعيل مبادى الحكم الرشيد.

مشكلة البحث: تقوم إشكالية البحث على تسأل وهو ما هو دور الحكم الرشيد في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث فرضية مفادها ان علاقة الحكم الرشيد كمتغير مستقل بالتنمية المستدامة كمتغير تابع هي علاقة طردية.

منهجية البحث: منهجية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الإطار المفاهيمي للموضوع والمنهج الاستشرافي.

هيكلية البحث: هيكلية البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، المحور الأول يناقش ماهية الحكم الرشيد اسسه وابعاده، اما المحور الثاني فجاء لتوضيح موضوع مفهوم التنمية – أهدافها–ابعادها، بينما المحور الثالث كان يتناول موضوع العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في افغانستان.

أولاً: ماهية الحكم الرشيد اسسه وابعاده

يعد الحكم الرشيد من المفاهيم الأكثر تداولا عالميا خلال التسعينيات من القرن الماضي وذلك لارتباطه بالعديد من الجوانب الأساسية للدولة سياسيا واقتصاديا، فقد ظهر مصطلح الحكم لأول مره في فرنسا في القرن الثاني عشر الميلادي كمرادف لمصطلح الحكومة(Govvernement) .

1- تعريف الحكم الرشيد

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يعرف الحكم الرشيد على أنه الحكم الذي تتسم به مؤسسات الدولة بالشفافية في تتضمن مهامها وأنشطتها الرئيسية مثل الانتخابات والإجراءات القانونية، ويجب أن تُعامَل بنزاهة ومسؤولية أمام الشعب. وتعزز هذه الأنشطة العدالة والمشاركة والتنوع والشفافية والمساءلة وسيادة القانون. [1].

كما يعرف بأنه:(تهدف ممارسة السلطة السياسية إلى إدارة شؤون المجتمع بطريقة تتماشى مع القيم والمبادئ الحكمية. وتهدف هذه الممارسة إلى تحقيق تقدم وتطور في المجتمع، من خلال مشاركة جميع أفراده واستجابتهم لها برضا تام. وتسعى أيضًا إلى تحسين الظروف المادية والمعنوية للأفراد بشكل مستمر) (2).

وبالرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم الحكم الرشيد الا انه لا يوجد هناك إجماع على تعريفه، فهو يأخذ جانبين، يعكس الجانب الأول الجوانب الاقتصادية والإدارية، بينما يعكس الجانب الثاني الجوانب السياسية والتي تركز على القيم الديمقراطية، لذلك يختلف تعريف الحكم الرشيد باختلاف المدارس والأفكار والعلوم المختلفة، ويمكن تعريفه بانه:(عبارة عن مبادئ عامة تتنزل إلى الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد وآليات متفق عليها وذلك بوجود مؤشرات محددة لكل مبدأ من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة)[3].

ويعرفه البنك المركزي بانه:(عبارة عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام)، ويعرفه صندوق النقد الدولي على انه:(اسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية)[4].

والحكم الرشيد يتم بواسطة هذا النظام تنظيم نشاطات المؤسسات وفقًا لمجموعة من القوانين والنظم والقرارات، بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء. يتم ذلك من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، وضبط العلاقات بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر في الأداء، واتخاذ القرارات اللازمة داخل هذه المنظمات. [5].

((1)) أولاد زاوي عبد الرحمان وعباس طلال، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الخامس حول الانفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الرشيد، الجزائر، 2018، ص3.

((2)) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

((3)) احمد إسماعيل قادر، أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005–2018)، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، العدد 6، العراق، 2020، ص41.

((4)) المصدر نفسه، ص41.

((5)) تمارا محمد زهدي، أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة انموذجا، رسالة ماجستير، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، فلسطين، 2021، ص10.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتعد فلسفة الحكم الرشيد فلسفه شاملة ومتكاملة على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا الامر يحتاج تفاعل واسع من قبل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني من اجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفساد بجميع اشكاله، لذا فأن الحكم الرشيد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مترابطة ومتفاعلة فيما بينها لتحقيق الحكم الرشيد[1].

2- : أبعاد الحكم الرشيد :يرتكز الحكم الرشيد على ثلاثة أبعاد اساسية [2]

أ- **البعد السياسي:** يعتمد هذا الجانب على طبيعة الحكم وشرعية تمثيله، حيث يتطلب وجود نظام سياسي تقوم على اساس الشرعية والتمثيل لأنهما يعبران عن الصلة بين الحاكم والمحكوم ويعمل على تحقيق التفاعل الايجابي بين الطرفين بما يحقق الإنصاف والتعاون إلى خدمة الصالح العام الذي يحقق بدوره مصالح الأفراد بشكل كامل، يعد من أهم الأبعاد للحكم الرشيد كونه يتعامل مع المستوى العام لشؤون المجتمع، فهو يمثل مدى شرعية السلطة العامة وقدرتها على تحقيق رغبات المواطنين وحاجاتهم.

ب- **البعد الاقتصادي:** يتمثل هذا البعد في تحقيق الرشاد الاقتصادي من خلال اتخاذ القرارات التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي للدولة وعلاقتها اقتصاديا بالدول الاخرى، فالحكم الرشيد يهتم بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد الاقتصادي ومراقبة المتسببين فيه، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام ويؤثر هذا البعد في نوعية الحياة المادية والمعنوية للسكان حتى تتحقق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية والخدمات العامة بين أفراد المجتمع.

ت- **البعد الاداري:** يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها. تحكم هذه الأنظمة سير العمليات الإدارية لضمان تحقيق الأهداف المرسومة. يجب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع من خلال تنفيذ السياسات العامة بفنون إدارية سليمة ورشيدة، بعيداً عن الضغوطات السياسية. يتطلب ذلك المشاركة والمساءلة والشفافية في عمل الإدارة الحكومية وكفاءة وفاعلية موظفيها. يعتمد في الواقع على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها التي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكيد على مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

((1)) مهدي داود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة)، مجلة دراسات دولية، العدد 93، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2023، ص 540.

((2))احمد إسماعيل قادر، أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005-2018)، مصدر سابق، ص3.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتعتمد مرتكزات الحكم الرشيد على وجود ازمة في طريقة الحكم، فضلاً عن عجز الاشكال التقليدية في الأداء العمومي، ظهور شكل جديد للحكم يكون أكثر ملائمة للمعطيات الحالية، اذ لا يمكن للحكم الرشيد ان يكون الا في ظل الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وسيادة القانون، ويرتكز الحكم الرشيد على معايير عدة أهمها الرقابة البرلمانية، ترسيخ الديمقراطية، التعددية السياسية، إقامة دولة القانون، فضلاً عن الشفافية في إدارة شؤون الدولة وحرية الرأي والتعبير [1].

3- : **مؤشرات الحكم الرشيد**: هنالك العديد من المؤشرات والمعايير التي يقوم عليها الحكم الرشيد منها:[2]

أ- سيادة القانون: يوضح هذا المعيار يعكس مدى احترام القانون في المجتمع والالتزام به، بما في ذلك تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وعمل الشرطة والقضاء.

ب- المشاركة: تهدف المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في اتخاذ القرارات وضمان حرية الرأي والتعبير واحترام حقوق الإنسان الأساسية. يرتبط مفهوم المشاركة بمفهوم الشفافية، حيث أن مجرد معرفة المعلومات وحدها لا تكفي، بل يجب أن تتوفر آليات تمكن الشعب من المشاركة في صنع القرارات.

ت- الشفافية: وتتمثل بتدفق المعلومات بشكل حر ودقيق للجميع على المستويات كافة، وضمان انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها وتشمل كل الوسائل التي تسهل وصول المعلومات ومختلف منابعها إلى المواطنين من خلال قنوات الاتصال المفتوحة بين أصحاب المصالح والمسؤولين والسعي إلى تمكينهم من فهم آليات صنع القرار في الدولة بطريقة مكشوفة.

ث- الاستجابة: يجب على المؤسسات والعمليات المجتمعية أن تسعى لخدمة جميع الأفراد الذين لديهم مصلحة فيها وتلبية احتياجاتهم، متطلباتهم في أقل وقت ممكن ودون استثناء، بمعنى ضرورة توفر إطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها.

ج- بناء التوافق: أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معينة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقا للمنفعة العامة، ويكون الحكم جيدا عندما تضمن بأن الأولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مستندة إلى إجماع أوسع في المجتمع.

ح- العدالة والمساواة: اي لابد من أن يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين اوضاعهم وضمان امنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية .

---

[1] جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الرشيد وخصوصية الجزائر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017، ص6.

[2] احمد إسماعيل قادر، أثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005-2018)، مصدر سبق ذكره، ص7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

خ- الفعالية والكفاءة: ضرورة الفعالية في إدارة المؤسسات العامة والمجتمع المدني تكمن في ضمان استمرارية تحقيق التقدم والازدهار، والسعي المستمر نحو تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة.

د- المحاسبة: هو أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة او القطاع الخاص او مؤسسات المجتمع الدولي خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

تعد التنمية المستدامة من المواضيع المهمة ضمن مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية، فهي مدخلاً يمكن من خلاله تغيير المجتمع من حالة الركود والفوضى والتخلف الى القوة والتطور والتقدم والارتقاء نحو الأفضل، فضلاً عن تلبية احتياجات المواطنين ومطالبهم.

1- تعريف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة الى الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، اذ يمكن للتنمية ان تستجيب لمطالب الأجيال الحالية من دون تضحية بمطالب واحتياجات الأجيال القادمة والجديدة، ظهر مفهوم التنمية على يد العالم الاقتصادي ادم سميث في كتابه (بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم) فقد تكلم عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، واستخدام مفهوم التنمية أيضا للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين[1].

والتنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، فهي تهدف الى التكامل والتوافق من خلال نظام حيوي للموارد ونظام اقتصادي واجتماعي، تعتبر التنمية المستدامة عملية تشارك فيها جميع الفئات والجماعات بشكل متناسق. لا يمكن الاعتماد على فئة قليلة أو مورد واحد في هذه العملية. إنها عملية واعية وليست عشوائية، وتستند إلى إرادة تنموية تهدف إلى تحقيق الغايات المجتمعية وتحقيق الاستخدام الأمثل والكفوء لموارد المجتمع. [2].

وتعرف التنمية المستدامة تهدف عملية التنمية المستدامة إلى تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية للأنشطة البشرية، وذلك ضمن الحدود المتاحة من الموارد المتجددة وقدرة البيئة الطبيعية على استيعابها. تركز هذه العملية على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقيق التوازن بين الأبعاد

([1]) تمارا محمد زهدي، إثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص34.

([2]) تمارا محمد زهدي، إثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص42.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبيئة. تهدف أيضًا إلى تنمية الموارد الطبيعية وتعزيز وتطوير الموارد البشرية، وتحقيق تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية بناءً على أسس علمية واستراتيجية محددة.)[1].

وتعرف التنمية المستدامة على انها:(التنمية التي تهدف الى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية، بحيث تتمتع الأجيال الحالية بمكتسبات التنمية وفي مقدمتها العيش الرغيد والرفاه الاجتماعي، دون الضرر بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم لضمان التمتع بمكاسب التنمية المستدامة[2].

ويعني مفهوم التنمية المستدامة تهدف مفهوم التنمية المستدامة إلى ضمان فرص التنمية للإنسان دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وبالتالي، يتطلب ذلك اعتماد مبدأ التضامن بين الأجيال عند وضع السياسات التنموية، واستخدام هذا المصطلح الجديد لتشمل الجهود والبرامج الموجهة لمعالجة المشاكل التي تواجه البشرية والطبيعة، مثل استنزاف الموارد [3].

لذا فإن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة نسبيا والأكثر شمولا في مجال التنمية والحكم الرشيد تعد الادارة السليمة لتحقيق التنمية المستدامة فالمفهومان مترابطة ترابط عضوي إذ لا مناص منها لكي يعيش الافراد برفاهية وأمان[4].

2- اهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة الى تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي عالٍ من خلال زيادة وتوسيع المشاريع الاقتصادية المحلية. وتعزز هذه المشاريع مشاركة المواطنين في عملية التنمية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم وتوعيتهم بأهميتها كعنصر فعال ومهم في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجهل والفقر والتخلف من خلال خلق فرص عمل تساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة القوة الشرائية للمواطنين، كما تهدف التنمية المستدامة الى رفع

((1)) المصدر نفسه، ص43.

((2)) سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الامن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، 2021، ص11.

((3)) لقاء محمود عبد الله، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة البدائل والخيارات (مجلس التعاون الخليجي انموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022، ص34.

((4)) مهدي داود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة)، مصدر سبق ذكره، ص 540.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المستوى المعيشي للأفراد في المجتمعات المحلية، كما تسعى الى دعم الإدارة المحلية والاستفادة من اللامركزية في الحدود المتاحة وكذلك ترسيخ مبدأ التكامل بين المناطق[1].

يمكن تحديد اهداف التنمية المستدامة التي تسعى الى تحقيقها على النحو الآتي[2]:

1- تسعى لتحقيق نمو اقتصادي يسهم في المحافظة على رأس المال الطبيعي وهذا يتطلب توافر وتطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة قادرة على مواجهة التقلبات والمخاطر مما يحقق مساواة في تقاسم الثروات مع الاجيال القادمة.

2- تنمية وعي الافراد بالمشكلات القائمة بالبيئة وتقوية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها، ومساهمتهم في إيجاد حلول مناسبة لمشكلاتهم.

3- احترام البيئة الطبيعية، وذلك لان التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتحقيق الانسجام والتكامل فيما بينهم.

4- تحاول التنمية المستدامة تحسين نوعية حياة المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والروحية من خلال عمليات التخطيط والتنفيذ للسياسات والخطط التنموية.

5- تسعى التنمية المستدامة لتحقيق اهداف عدة في مجال التعليم والبطالة والصحة والغذاء.

6- تهدف التنمية المستدامة لربط اهداف المجتمع بالتكنلوجيا الحديثة من خلال توعية الافراد بأهمية التقنيات المتقدمة في المجال التنموي.

كما تهدف التنمية المستدامة الى القضاء على الفقر بكل اشكاله، فضلاً عن القضاء على الجوع وتوافر الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، كذلك ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات[3].

تعد المساواة الاجتماعية من اهم القضايا في التنمية المستدامة وتعكس نوعية الحياة وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيعها للموارد واتاحتها للفرص واتخاذ القرارات وتضمن حصول الجميع على العمل والخدمات العامة، واهمها العدالة والتعليم والصحة، كما ان نجاح التنمية المستدامة يرتبط بالأمن

([1])تمارا محمد زهدي، إثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص46.

([2]) شيماء عادل كريم فليح، التنمية المستدامة في البرازيل (الإمكانيات والتحديات)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2019، ص ص 15-16.

([3]) شيماء عادل كريم فليح، التنمية المستدامة في البرازيل (الإمكانيات والتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الذي يقصد به هنا الأمن الاجتماعي وحماية الناس من المخاطر التي تحيط بهم، اذ يعتمد السلم الاجتماعي على وجود نظام أمني متطور وعادل يحمي المواطنين من الجريمة[1].

كما ان من اهم اهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر في كل مكان وذلك لان اتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء تُعد عدو للتنمية المستدامة، لذا لابد ان يكون النمو الاقتصادي شاملاً للجميع بحيث يتيح وظائف مستدامة ويعزز المساواة وتقليل عدد الفقراء، كما تركز التنمية المستدامة على سلامة وصحة الافراد والتقليل من عدد الوفيات الناجمة عن الامراض والحوادث وتعاطي المخدرات، أي لابد من ضمان العيش السليم لتحقيق التنمية المستدامة[2].

وتهدف التنمية المستدامة الى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال السعي لاعتماد سياسات وتشريعات تقضي على جميع اشكال التمييز والعنف ضد المرأة، كذلك تسعى التنمية المستدامة الى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع اذ يعد الحصول على مياه شرب مأمونه وميسورة من اهم مقاصد التنمية المستدامة حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة[3].

تركز التنمية المستدامة على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار للجميع اذ يركز الهدف على تعزيز تنمية الهياكل الأساسية والتصنيع والابتكار ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الدعم والبحث في المجالات المالية والتكنولوجية والتقنية[4].

ثالثاً: العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في أفغانستان

ظهرت فكرة الحكم الرشيد في ظل تطور فكرة التنمية، حيث تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية، ثم التنمية المستدامة، وصولاً إلى التنمية الشاملة. تم ربط تطور مفاهيم التنمية بمفهوم الحكم الرشيد في أدبيات منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يعتبر الحكم الرشيد رابطاً ضرورياً لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة

([1]) ياسمين احمد رشيد، التنمية المستدامة في سلطنة عمان (الإمكانات والتحديات)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2020، ص 15.

([2]) ياسمين احمد رشيد ، مصدر سبق ذكره، ص 29.

([3]) ياسمين احمد رشيد، التنمية المستدامة في سلطنة عمان (الإمكانات والتحديات)، مصدر سبق ذكره، ص 30.

([4]) كرم فلاح حميد، التوجهات الدولية نحو الاقتصاد الأخضر وانعكاساتها على التنمية المستدامة في الدول النامية، رستالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022، ص61.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وشاملة، حيث تشمل هذه العملية جميع مستويات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي.[1]

التنمية المستدامة ليست فقط عملية اقتصادية أو بيئية، بل هي أساساً عملية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل ومستدام. هذا يتضمن رفع قدرات البشر وزيادة مشاركتهم الفعالة في صنع القرار وإدارة شؤونهم. من خلال توسيع إمكانيات المواطنين، يمكن تحقيق التنمية المستدامة بشكل يضمن النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطريقة متوازنة ومستدامة على المدى البعيد، وتعتمد هذه العملية على القدرات والفرص المتاحة، حيث تضمن الحرية واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسسي.، لذلك فأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون حكماً رشيداً فهي تعني زيادة مجالات الاختيار للناس فيما يتعلق بظروف حياتهم، كما ان الحكم الرشيد هو أفضل خيار امام الحكومات والهيئات المحلية والقطاع الخاص فهو يضمن استمرار التنمية المستدامة في ظل الاستقرار السياسي والاجتماعي[2].

وتعمل الحكومات في اطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن اجل ذلك لابد من تعزيز يمكن تحديد دور الشباب في صياغة واتخاذ القرارات. [3].

تعتمد العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة على تحقيق الشفافية في جميع جوانب العمل الإداري والغير الرسمي، بما في ذلك الحياة العامة، فضلاً عن ضمان فاعلية المشاركة السياسية والانفتاح على مجالات أوسع لاستيعاب القوى السياسية والاجتماعية الجديدة، كذلك تفعيل سلطة وسيادة حكم القانون لتكون ضمن متطلبات الإدارة الرشيدة في الحكم لاستكمال اهداف التنمية المستدام ، فضلاً عن ضمان معايير النزاهة وتحقيق مبادئ العدالة والانصاف والمساواة والمحاسبية الدورية المتكاملة، كذلك ضمان

([1]) تمارا محمد زهدي، إثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة انموذجا مصدر سبق ذكره، ص65.

([2]) تمارا محمد زهدي، إثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: محافظة رام الله والبيرة انموذجا، مصدر سبق ذكره، ص66.

([3]) عمراني كربوسة، الحكم الرشيد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، ص6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

معايير النزاهة وتحقيق مبادئ العدالة والانصاف والمساواة ضمن بيئة قانونية وسياسية واجتماعية مستقرة ضامنه لمعايير الربحية الأخلاقية في مجال اصلاح إدارة الحكم [1].

يعد الحكم الرشيد مقاربة جديدة لتحقيق التنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة لكن ليس بشكل دائم، على اعتبار ان الحكم الرشيد كمؤشرات قياس وعمليات يعكس تطور ادبيات الحكم في الغرب أكثر منه في الدول النامية من حيث مراعاته لحاجات ومتطلبات التنمية.[2]

وتنعكس اثار الحكم الرشيد على التنمية المستدامة من خلال بناءه للمجتمع الديمقراطي وتعزيز المبادئ الديمقراطية والمتمثلة في مشاركة جميع افراد المجتمع في ادارته، أي ان التنمية المستدامة مرتبطة ارتباط وثيق بتطبيق الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق المساواة، لذلك لابد ان تنتهج الحكومات سياسات لنشر المفاهيم الديمقراطية وتعميقها في المجتمع كالتعددية الحزبية واحترام الرأي والرأي الآخر وتعزيز مفهوم المشاركة جميع هذه العوامل تعتبر جزءًا أساسيًا من النمو المستدام. [3].

تحقيق الاستدامة ومراحل التنمية هما ما يؤدي إلى الحكم الرشيد التي من الصعب بلوغها من دونه، لذلك ولكي يؤدي الحكم الرشيد الى التنمية المستدامة لابد من توفر عناصر ومكونات أساسية تتمثل ب[4]:

1- توفير المعلومات اللازمة والضرورية لاتخاذ الإجراءات الملائمة للتنفيذ العملي.

2- تحديد اهداف عامة طويلة الاجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد للتغيير والتبديل للسير قدما نحو التنمية المستدامة.

3- وضع برامج خاصة لتطوير المؤسسات الرسمية من اجل الاستخدام الأمثل للموارد والمصادر.

4- إيجاد خطة طويلة الأمد للمجتمع والاقتصاد من خلال التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

([1]) ياسين محمد حمد العيثاوي واحمد عدنان كاظم، تقويم إثر الإصلاح في الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة دراسة في البعد السياسي العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 55، العراق، 2018، ص32.

([2]) أكحل محمد ولقبج حمزة، الحكم الرشيد وأثره على التنمية المستدامة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 7، الجزائر، 2017، ص123.

([3]) مهدي داود سليمان، التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة)، مصدر سبق ذكره، ص565-566.

([4]) شريط كمال وخلوفي سفيان، مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، العدد 2، جامعة العربي التبسي، 2018، ص26.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالحديث عن أفغانستان نجد أن طالبان حرصت منذ عودتها للسلطة على أن تبعث رسائل اطمئنان لأطراف عديدة من خلال استمرارها في المفاوضات في الدوحة وتنويع تحالفاتها مع مختلف رؤساء القبائل الأفغانية، وهكذا استطاعت السيطرة على أكثر من ولاية دون استخدم القوة بل طبقت الأسس الدبلوماسية مستفيدة من مكونها القبلي ومعرفتها برؤساء القبائل، وكذلك توسيع دائرة تحالفاتها مع أطراف وعرقيات غير مؤيدة لها مثل الاوزبك والتركمان في شيرنيفان وذلك لكسب وفرض شرعيتها سياسياً [1].

أظهرت طالبان تسامحاً في تعاملها مع كبار رجال النظام السابق بمن فيهم أولئك الذين قادوا حروباً ضدها منذ 2001 وما قبلها، وأعلنت الحركة على لسان ذبيح الله مجاهد وهو الناطق الرسمي للحركة في آب 2021 العفو العام عن الذين عملوا مع أجهزة النظام السابق والجيش، وعن الذين عملوا مع دول الاحتلال، كذلك بعثت الحركة برسائل الاطمئنان الى الإعلام الأفغاني من خلال مشاركتها في برامج تديرها نساء، فضلاً عن تطمينها للأقليات لاسيما الشيعة الهزارة متعهدة بحمايتهم وضمان ممارستهم لشعائرهم الدينية، أيضا حاولت الحركة التعهد بحماية حقوق النساء في التعليم والعمل وحتى المشاركة السياسية، وبدأت الحركة محادثاتها الجادة مع قادة النظام السابق منهم حامد كرزاي من أجل تشكيل حكومة متعددة الأطراف، وأكدت الحركة رغبتها في مراجعة تجربة حكمها السابقة[2].

واكد مسؤولوا حركة طالبان عن قرب اعلان امارة أفغانستان الإسلامية وهو اسم دولة أفغانستان في ظل حكومة طالبان، وترجيح عودة الحكم الذي كان سائداً في حكمها السابق لأفغانستان، كما ان الأوضاع تتجه الى تشكيل مجلس حكم بقيادة الزعيم الأعلى للحركة هيبة الله اخونده زادة، هو امير الحركة عقب اغتيال الملا اختر محمد منصور بطائرة أمريكية في عام 2016[3].

بالرغم من قدرة طالبان على تطوير قدراتها القتالية العشرين عاماً الماضية، إلا أنّها لم تتمكن من زيادة وتطوير قدراتها في إدارة شؤون الحكم والسياسة، وهذا يجعل من مسألة اخضاعها للمعايير الديمقراطية الأمريكية والسوق الحرة والحريات المدنية امراً صعباً، لذلك أصبح التحدي الحقيقي للحركة هو كيفية تجاوزها لتصنيف الولايات المتحدة لها كمنظمة إرهابية ليتم إيصال المساعدات للشعب الأفغاني وأصبح التغيير في الوضع الأفغاني هو الذي يحدد الاستراتيجية الأمريكية اتجاه طالبان، وفيما يتعلق بالدول

(1) وحدة الرصد والتحليل، المشهد الافغاني بعد سيطرة طالبان، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021، ص 10.

(2) مركز الجزيرة للدراسات، تحول استراتيجي: عودة طالبان لحكم أفغانستان وتداعياتها، تقدير موقف، آب 2021، ص5.

(3) احمد عدنان كاظم، مستقبل أفغانستان في ظل التوازنات العابرة للإقليمية هندسة الحرب ام هندسة السلام؟، (التوازنات الإقليمية والدولية في قارة اسيا بعد وصول حركة طالبان الى السلطة في أفغانستان)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 7تشرين الثاني 2022.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المجاورة لأفغانستان مثل الصين وإيران وروسيا فقد شجعت طالبان على الاعتدال في سياستها وتخليها عن نهجها السابق، وأن تتجنب تبني سياسات معادية للأقليات الشيعية في أفغانستان وإيران، ولأنها بحاجة الى المساعدات الخارجية وللاستثمارات السريعة من أجل إعادة البناء فقد سعت الحركة لتحسين علاقاتها مع دول الجوار وتأمل أنّ تكون الصين شريكاً اقتصادياً رئيسياً من أجل تنمية البلد[1].

بعد سنوات من النضال، نجحت حركة طالبان في إقامة حكومة ظل في عام 2021، حيث استولى مقاتلو الحركة على العاصمة كابول والسيطرة على نقاط التفتيش الرئيسية. دخل قادة طالبان القصر الرئاسي وألقوا كلماتهم أمام وسائل الإعلام، معلنين نهاية فترة الحرب، على مدى العقدين الماضيين، تعرض المدنيون في أفغانستان لهجمات عشوائية مدبرة من قبل طالبان، حيث كانت الأهداف تشمل أفرادًا ينتمون للحكومة الأفغانية، والقوات الأجنبية، والصحفيين، ونشطاء حقوق الإنسان، والمشايخ، بالإضافة إلى غيرهم. كما اعتمدت حركة طالبان آلية عدالة موازية تفسر الشريعة الإسلامية بصرامة، مما أدى إلى تنفيذ إعدامات وعقوبات قاسية وغير ، مخاوف كبيرة في المجتمع الدولي وداخل أفغانستان نفسها بشأن مصير حقوق الإنسان، والحريات الشخصية، والعدالة، والسلام والأمن في المنطقة [2] في السابع من أيلول عام 2021 ظهر المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد وأعلن عن 33 اسماً لأشخاص وصفهم بأنهم وزراء بالوكالة في حكومة تصريف الأعمال لإدارة البلاد، وتشير طالبان لهذه الحكومة بأمارة أفغانستان الإسلامية، ومن غير الواضح ما إذا كان يمكن استبدال هؤلاء الأشخاص في المستقبل[3]

بعد استيلاء حركة طالبان على الحكم في عام 2021، قامت بالتخلي عن النظام السياسي السابق في أفغانستان والدستور الذي كان يعتبر أساساً للهياكل الحكومية الشاملة في البلاد. بدلاً من ذلك، تسعى طالبان إلى إقامة نظام سياسي يستند إلى رؤيتهم الخاصة للعالم وتطلعاتهم السياسية، التي تأتي من تفسيرات متشددة للإسلام.

---

(1) اوراد محمد مالك، الحكم في أفغانستان بين المصالح والقانون الدولي الإنساني، اوراد محمد مالك، سعي طالبان لاكتساب اعتراف المجتمع الدولي، التوازنات الإقليمية والدولية في قارة اسيا بعد وصول حركة طالبان الى السلطة في أفغانستان، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 7تشرين الثاني 2022، ص6 وص283

(2) The European Asylum Support Office, Country Guidance: Afghanistan, Luxem Boury: Publication Office Of The European Union, 2021, P.10.

(3) Clayton Thomas, Taliban Governnment In Afghanistan: Background And Issues For Congress, Congressional Research Service, November 2021, P.10.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومطبقاً للتعاليم الإسلامية، هذا يتضمن آليات عدالة تفسر الشريعة بشكل صارم، مما يمكن أن يتسبب في تطبيق عقوبات قاسية وتنفيذ إجراءات قانونية دون تسامح مع المخالفات، بالإضافة إلى ذلك، طالبان تسعى أيضاً إلى تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية بما يتماشى مع قيمهم ومبادئهم الدينية، مما قد يؤثر على الحقوق المدنية والسياسية والفردية للمواطنين، خاصة النساء والأقليات [1].

حكومة طالبان المؤقتة التي شكلتها بعد استيلائها على الحكم في أفغانستان لم تشمل أي نساء في مناصب قيادية، ولم تكن هناك مسؤولات نسائية في الحكومة السابقة أيضًا، مما أثار خيبة أمل كبيرة بين الذين كانوا يأملون في تغيير إيجابي في مستويات المشاركة السياسية للنساء في البلاد.على الرغم من أن الحكومة المؤقتة شملت بعض الوزراء من الأقليات العرقية، إلا أن توزيع الحصص الوزارية كان يميل بشكل واضح لصالح طالبان. على سبيل المثال، تم تعيين شخصيات مثل سراج الدين حقاني، زعيم شبكة حقاني المصنفة كمنظمة إرهابية، كوزير للداخلية، وتسليم وزارة الدفاع للملا محمد يعقوب. كما تولى هيبة الله اخوند زادة منصب أمير الجماعة في حكومة طالبان، وتولى محمد حسن اخوند، الذي كان وزيراً للخارجية في الحكومة السابقة، منصب رئيس الوزراء.جميع أعضاء ومسؤولي الحكومة الأفغانية بقيادة طالبان كانوا من أعضاء طالبان السابقين، وكانوا جميعًا من الذكور ومن العرق البشتوني. هذا الأمر أثار تساؤلات حادة حول التمثيل الجنسي والعرقي في الحكومة الجديدة، وعن مدى التنوع والشمولية في عملية صنع القرار في أفغانستان تحت حكم طالبان.[2].

طالبان تحاول إظهار أن بنيتها الفكرية والدينية لم تكن عائقاً أمام إعادة تأهيل وبناء مؤسسات المجتمع الأفغاني، وأنها لا تعترض إقامة علاقات سلمية مع المجتمع الدولي، طالما أن هذه العلاقات لا تتعارض مع تقاليد المجتمع الأفغاني ورؤية الإمارة الإسلامية. ومع ذلك، يعتبر تحقيق ذلك صعباً في سياق العلاقات الدولية، خاصة مع ظهور أفغانستان الجديدة برئاسة طالبان. لذا، يتعين على الدول الأخرى التفاهم مع نظامها السياسي والبعد الديني الذي يحكم سلوك هذا النظام.

(1) Muhammad Faheem And Minhs Majeed Khan, Recognition Of The Taliban Government In Afghanistan And International Community, By The Institute Of Strategic Studies Islamabad, Strateegic Studies Volume 42, 2022, P.82.

(2)Ciayton Thomas, Afghanistan: Background and U.S.Policy:In Brief,Analystin Middle Eastern Affairs,OP.Cit,P.3.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من الواضح أن طالبان ملتزمة بفرض نظامها الذي يستند إلى قواعد الحكم وفقاً لأسس الشريعة والعقيدة الإسلامية. هذا يشمل تطبيق قوانين إسلامية صارمة على أساس فهمهم للشريعة، والتي تؤثر على كيفية إدارة الحكومة والمجتمع. على الرغم من تصريحاتهم بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي، إلا أن التحديات الكبيرة تتعلق بضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل نظام يفرض قيوداً صارمة بناءً على معايير دينية. [1].

طالبان تسعى إلى عدم فصل المنظومة الحكومية السابقة عن الجديدة، ولذلك سمحت للعديد من الموظفين والدوائر الحكومية بالاستمرار في العمل دون انقطاع. يبدو أن طالبان لا ترغب بشكل مباشر في التصادم مع القوى الدولية والدول المجاورة لأفغانستان في خطاباتها الرسمية، بل تسعى إلى إقامة نظام حكم يحافظ على العلاقات مع المجتمع الدولي، ولكن بناءً على توازنات ورؤية مختلف،من الواضح أن طالبان تحاول تجنب العزلة الدولية وتسعى إلى إدارة العلاقات الخارجية بما يتناسب مع قواعدها ومعتقداتها الدينية. ومع ذلك، فإن التحديات تظل كبيرة فيما يتعلق بضمان استقرار المنطقة والاعتراف الدولي بحكمها، خاصة مع المجتمع الدولي الذي يتبنى قيم الحقوق الإنسانية والديمقراطية. [2].

طالبان تتبنى نظامًا حكوميًا ليس لديه نظام انتخابي، بل يتم تعيين المسؤولين الحكوميين بشكل اختياري ويعتمدون على البيعة. القيادة الحالية في طالبان تشكلت بغالبية من أصول قبيلة البشتون، مما يؤكد دورهم البارز في هيكل الحكم.طالبان ترفض العمل بالدستور الأفغاني الحالي الذي يجمع بين مبادئ الديمقراطية والشريعة الإسلامية، وتسعى بدلاً من ذلك إلى تطبيق قواعد الحكم وفقًا للشريعة الإسلامية بصورتها التقليدية. لم يتم حتى الآن تحديد اسم البلد الرسمي وعلمه الجديد بموجب نظام طالبان.

(1) اياد خازر المجالي، علاقة إيران بحركة طالبان ومستقبل الشيعة في أفغانستان، مجلة مدارات إيرانية، العدد 14، المركز الديمقراطي العربي، برلين المانيا، كانون الأول 2021، ص31.

(2) مركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية والاستراتيجية، رؤية طالبان للحكم: خلافة هجينة من اجل ديمومة السلطة والاعتراف الدولي، 2021، ص6، تاريخ الزيارة 2023/12/7، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.menaccenter.com.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

إعادة صياغة النظام الحكومي تحت حكم طالبان تتسم بالتركيز على الشريعة الإسلامية والتقاليد القبلية، مع التحديات المتزايدة في تحقيق التسوية مع المجتمع الدولي والمجتمع الأفغاني. [1].

نجد أن إنشاء نظام ناجح ودائم يتطلب عوامل داخلية وخارجية خاصة، خاصة في ظل تطور الاتصالات والتقنية الذي جعل العالم قرية صغيرة. لذا، يجب على طالبان أن تتبنى سياسة منفتحة تجاه العالم، حتى تتمكن من الاندماج مع المجتمع الدولي وتحقيق التنمية والاستقرار في البلاد. ومع أن العديد من الدول بدأت بشروط لتحسين العلاقات مع طالبان ودعمها في تبني القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن هذا يبدو صعبًا على إدارة الحركة التي تم تشكيلها على أساس شعارات الجهاد وتطبيق الشريعة الإسلامية السياسات والعلاقات الدولية تعد تحديًا كبيرًا لطالبان، حيث تحتاج إلى مواكبة التطورات العالمية وضمان استقرار الداخل الأفغاني بناءً على توافق بين قيمها الدينية والمعايير الدولية. من المهم أن تتبنى طالبان إصلاحات داخلية وسياسات خارجية تعزز من فرص التعاون والتفاهم مع المجتمع الدولي، مما يسهم في استقرار البلاد وتعزيز مكانتها على المستوى الدولي. [2].

الخاتمة والاستنتاجات:

التنمية المستدامة تُعتبر عملية ضرورية وقيمة يجب أن تُؤخذ في الاعتبار من قبل جميع الدول، بهدف تحقيق التطور والأمن الاجتماعي والتنمية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وتحقيق التكامل بينها، من أجل الوصول إلى مجتمع مستدام.

لذا، يتضح أن الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مفهومين مرتبطين بعلاقة وثيقة. يأتي الحكم الرشيد كأسلوب لمعالجة الفساد، الذي يُعتبر أكبر عائق لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعزيز المشاركة في إعداد برامج التنمية، ومتابعة تنفيذها، ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على أداءهم.

الاستنتاجات:

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، طالبان وتأثير داينميكياتها على مستقبل أفغانستان، آب 2021، ص7، تاريخ الزيارة 2022/12/15، متاح على الرابط الالكتروني: https://rasanah-iiis.org/blog/category

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، طالبان وتأثير داينميكياتها على مستقبل أفغانستان، مصدر سبق ذكره، ص14.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1- إحدى الأولويات الهامة في الاهتمام السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي الحكم الرشيد، الذي يستلزم دراسة المعايير والمبادئ التي تعزز من أداء المؤسسات الحكومية وتعزز من تحقيق النتائج المرجوة للدولة.

2- تعد علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة علاقة ارتباطية شرطية، أي ان تحقيق اهداف التنمية وابعادها يرتبط بتجسيد عناصر وآليات الحكم الرشيد على ارض الواقع وممارستها ضمن سياسات الإدارة العامة والخاصة.

3- من معوقات التنمية المستدامة الفساد السياسي والإداري والمالي، لذلك لابد من معالجة الفساد بشكل حاسم.

4- تعد التنمية المستدامة نتيجة حتمية للتغيرات وما وصلت اليه الأوضاع العالمية من استنزاف للموارد والطاقات وتغير المناخ مما يتطلب توظيف الجهود والسياسات للحيلولة دون حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية.

References:

1. The European Asylum Support Office, Country Guidance: Afghanistan, Luxem Boury: Publication Office Of The European Union, 2021.
2. Clayton Thomas, Taliban Governnment In Afghanistan: Background And Issues For Congress, Congressional Research Service, November 2021.
3. Muhammad Faheem And Minhs Majeed Khan, Recognition Of The Taliban Government In Afghanistan And International Community, By The Institute Of Strategic Studies Islamabad, Strateegic Studies Volume 42, 2022.
4. Ciayton Thomas, Afghanistan: Background and U.S.Policy:In Brief,Analystin Middle Eastern Affairs.
5. Oulad Zawi Abdel Rahman and Abbas Talal, The Role of Good Governance in Achieving Sustainable Development, Fifth International Forum on Environmental Spending between the Needs of Sustainable Development and the Requirements of Good Governance, Algeria, 2018.
6. Jeddou Fouad, Sustainable Development between the Requirements of Good Governance and the Specificity of Algeria, Mohamed Kheidar University, Algeria, 2017.
7. Saif Dhia Deir, Sustainable Development and Building Community Security Under Good Governance (Selected Models), University House for Printing, Publishing and Translation, Iraq, 2021.
8. Omrani Karbousa, Good Governance and the Future of Sustainable Development in Algeria, Mohamed Kheidar University, Department of Political Science, Algeria, 2013.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

9. Ahmed Ismail Qadir, The impact of good governance on human development, a case study of Iraq for the period (2005-2018), Journal of Political and Security Studies, No. 6, Iraq, 2020.
10. Akhal Muhammad and Lakbaj Hamza, Good Governance and its Impact on Sustainable Development, Al-Badil Al-Iqtisadi Magazine, No. 7, Algeria, 2017.
11. Kamal and Khaloufi Sufyan's tape, The Concept of Good Governance and its Relationship to Sustainable Development, Journal of Studies in Economics and Business Administration, Issue 2, Larbi Tebesi University, 2018.
12. Mahdi Dawoud Suleiman, Sustainable Development and Good Governance (A Study in Rooting and Mutual Relations), Journal of International Studies, No. 93, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, 2023.
13. Yassin Muhammad Hamad Al-Ithawi and Ahmed Adnan Kazem, Evaluating the Impact of Reform on Good Governance and Sustainable Development, A Study in the Arab Political Dimension, Journal of Political Science.
14. Tamara Muhammad Zuhdi, The Impact of Applying the Rules of Good Governance on Sustainable Development Indicators in West Bank Municipalities: Ramallah and Al-Bireh Governorate as a Model, Master's Thesis, Al-Quds University, Deanship of Postgraduate Studies and Scientific Research, Palestine, 2021.
15. Shaima Adel Karim Falih, Sustainable Development in Brazil (Potentials and Challenges), Master's Thesis, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, 2019.
16. Karam Falah Hamid, International trends towards the green economy and their implications for sustainable development in developing countries, Master's thesis, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, 2022.
17. Liqaa Mahmoud Abdullah, Renewable Energy and Sustainable Development, Alternatives and Options (Gulf Cooperation Council as a Model), Master's Thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, 2022.
18. Yasmine Ahmed Rashid, Sustainable Development in the Sultanate of Oman (Potentials and Challenges), Master's Thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, 2020.
19. The European Asylum Support Office, Country Guidance: Afghanistan, Luxem Boury: Publication Office Of The European Union, 2021.
20. Clayton Thomas, Taliban Governnment In Afghanistan: Background And Issues For Congress, Congressional Research Service, November 2021.
21. Muhammad Faheem And Minhs Majeed Khan, Recognition Of The Taliban Government In Afghanistan And International Community, By The Institute Of Strategic Studies Islamabad, Strateegic Studies Volume 42, 2022.
22. Ciayton Thomas, Afghanistan: Background and U.S.Policy:In Brief,Analystin Middle Eastern Affairs

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/